

المعوقات القانونية في تطبيق عقود المرابحة الإسلامية بمصرف التنمية بدولة ليبيا

((دراسة وصفية تحليلية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي))

أطروحة علمية مقدمة لاستيفاء بعض شروط الحصول على درجة الدكتوراه
في الدراسات الإسلامية بكلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية

قسم الدراسات الإسلامية

تخصص شريعة وقانون



إعداد الطالب:

أشرف محمد حسين القذافي

رقم القيد: F43419050

كلية الدراسات العليا

جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية سورابايا

2021-2022م

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالاتي:

الاسم : أشرف محمد حسين القذافي

رقم : F43419050

القيّد

المرحلة : الدكتوراه

ة

الجهة : كلية الدراسات العليا جامعة سونان أمبيل الإسلامية الحكومية

بسورابايا

عنوان : المعوقات القانونية في تطبيق عقود المرابحة الإسلامية بمصرف التنمية بدولة ليبيا

الرسالة

أقر بأن هذه الرسالة بكافة أجزائها أحضرتها من بحثي وكتبتها بنفسي إلا مواضع منقولة عزوت إلى مصادرها.

هذا، وحرر هذا الإقرار بناء على رغبتي الخاصة ولا يجبرني أحد على ذلك.

سورابايا، 08 نوفمبر 2021

الطالب المُقرّر

أشرف محمد حسين القذافي



بعد الاطلاع وإجراء التعديلات اللازمة على هذه الأطروحة التكميلية المقدمة
من الطالب/ أشرف محمد حسين القذافي، رقم التسجيل: F43419050 ، وافق
المشرفان على تقديمها للمناقشة.

سورابايا 20 سبتمبر 2012م

المشرف الأول البروفيسور: أبويزيد

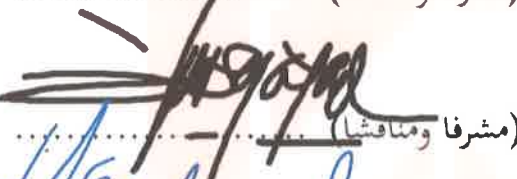



المشرف الثاني الدكتور : همى الشفق



اعتماد لجنة المناقشة

تمت مناقشة هذه الأطروحة المقدمة من الطالب: أشرف محمد حسين القذافي،
في المناقشة المفتوحة، في 03 فبراير 2022م، أمام لجنة المناقشة التي تتكون من:

1. الدكتور: محمد عارف
..... (رئيساً ومناقشاً) 
2. الدكتور: محمد لطائف الغزالي
..... (كاتباً ومناقشاً) 
3. الأستاذ الدكتور: أبو يزيد
..... (مشرفاً ومناقشاً) 
4. الدكتور: همي الشفق
..... (مشرفاً ومناقشاً) 
5. الأستاذ الدكتور: السيد عقيل حسين
..... (مناقشاً خارجياً) 
6. الدكتور: خطيب
..... (مناقشاً) 
7. الدكتورة: نور ليلة المشافعة
..... (مناقش) 

ووافقت اللجنة على قبول الأطروحة.

سورابايا، 03 فبراير 2022م.



عميد الكلية

الأستاذ الدكتور أسودى

رقم التوظيف: 19600412199403100



KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI SUNAN AMPEL SURABAYA
PERPUSTAKAAN

Jl. Jend. A. Yani 117 Surabaya 60237 Telp. 031-8431972 Fax.031-8413300
E-Mail: perpus@uinsby.ac.id

LEMBAR PERNYATAAN PERSETUJUAN PUBLIKASI
KARYA ILMIAH UNTUK KEPENTINGAN AKADEMIS

Sebagai sivitas akademika UIN Sunan Ampel Surabaya, yang bertanda tangan di bawah ini, saya:

Nama : Asraf Mohamed Husein Qadafi

NIM : F43419050

Fakultas/Jurusan : Doktor Studi islam

E-mail address :

Demi pengembangan ilmu pengetahuan, menyetujui untuk memberikan kepada Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif atas karya ilmiah :

Sekripsi Tesis Desertasi Lain-lain (.....)
yang berjudul :

المعوقات القانونية في تطبيق عقود المراجعة الإسلامية بمصرف التنمية بدولة ليبيا

((دراسة وصفية تحليلية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي))

beserta perangkat yang diperlukan (bila ada). Dengan Hak Bebas Royalti Non-Eksklusif ini Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya berhak menyimpan, mengalih-media/format-kan, mengelolanya dalam bentuk pangkalan data (database), mendistribusikannya, dan menampilkan/mempublikasikannya di Internet atau media lain secara **fulltext** untuk kepentingan akademis tanpa perlu meminta ijin dari saya selama tetap mencantumkan nama saya sebagai penulis/pencipta dan atau penerbit yang bersangkutan.

Saya bersedia untuk menanggung secara pribadi, tanpa melibatkan pihak Perpustakaan UIN Sunan Ampel Surabaya, segala bentuk tuntutan hukum yang timbul atas pelanggaran Hak Cipta dalam karya ilmiah saya ini.

Demikian pernyataan ini yang saya buat dengan sebenarnya.

Surabaya

Penulis

Asraf Mohamed Husein Qadafi

محتويات البحث

الصفحة	الموضوع	الرقم
أ	صفحة العنوان	1
ب	الاستهلال	2
ج	إقرار الطالب	3
د	موافقة المشرفين	4
هـ	الإهداء	3
و	الشكر والتقدير	4
ز	المستخلص	5
ح	ABSTAK.....	6
ط	ABSTRACT.....	7
ي	محتويات البحث	8
الباب الأول: المقدمة		
1	أ: خلفية البحث	1
6	ب: مشكلة البحث	2
7	ج: حدود البحث	3
8	د: أسئلة البحث	4
8	هـ: أهداف البحث	5
9	و: أهمية البحث	6
10	ز: الدراسات السابقة	7
21	ح: منهج البحث	8
27	ط: هيكل البحث	9
الباب الثاني الإطار النظري		
31	الفصل الأول: نبذة عن المعوقات القانونية	1

71	المبحث الثاني: مرحلة النظام الجمهوري والجماهيري (1969-2011).	6
71	المطلب الأول: النصوص الدستورية في هذه المرحلة	7
73	المطلب الثاني: النصوص القانونية في هذه المرحلة	8
75	المطلب الثالث: الأحكام القضائية في هذه المرحلة	9
76	المبحث الثالث: مرحلة ما بعد ثورة فبراير (2011-حتى الآن)	10
76	المطلب الأول: النصوص الدستورية في هذه المرحلة	11
77	المطلب الثاني: النصوص القانونية في هذه المرحلة	12
81	المطلب الثالث: الأحكام القضائية في هذه المرحلة	13
83	الفصل الثاني: طبيعة النظام المصرفي في ليبيا	14
91	المبحث الأول: نماء المال	15
94	المبحث الثاني: الزمن وعوضه	16
97	الفصل الثالث: طبيعة عقد القرض المصرفي	17
97	المبحث الأول: طبيعة العقد	18
97	المطلب الأول: الأجل في القرض	19
102	المطلب الثاني: حكم القرض	20
103	المطلب الثالث: معاني القرض	21
103	المبحث الثاني: أطراف العقد ومحلّه	22
103	المطلب الأول: أطراف العقد	23
105	المطلب الثاني: محل العقد	24
الباب الرابع: المعوقات القانونية في تطبيق عقود المرابحة بمصرف التنمية		
109	الفصل الأول: نبذة تاريخية عن مصرف التنمية	1
114	الفصل الثاني: أنواع عقود المرابحة بمصرف التنمية	2
114	المبحث الأول: قروض مصرف التنمية	3
115	المبحث الثاني: عقود قروض مصرف التنمية	4
117	المطلب الأول: عقد قرض مضمون برهن منقول	5

125	المطلب الثاني: عقد بيع الآلات مع تقسيط الثمن	6
131	المطلب الثالث: عقد رهن تمويل بيع بالآجل مع تقسيط الثمن	7
139	المطلب الرابع: عقد بيع بالآجل مع تقسيط الثمن مضمون برهن	8
147	المبحث الثالث: عقد بيع سلعة بالمرابحة	9
158	المطلب الأول: مرحلة تقديم الطلب	10
159	المطلب الثاني: مرحلة الشراء والتمليك والبيع للأمر بالشراء	11
160	المطلب الثالث: التعليمات العامة بخصوص عقد المرابحة للأمر بالشراء ...	12
162	الفصل الثالث: المعوقات القانونية الخاصة بمصرف التنمية	13
162	المبحث الأول: قانون إنشاء مصرف التنمية ونظامه الأساسي	14
163	المبحث الثاني: القانون رقم 46 لسنة 2012م	15
الباب الخامس: الخاتمة		
170	الفصل الأول: النتائج	1
171	الفصل الثاني: النظرية المستخلصة من النتيجة	2
172	الفصل الثالث: التوصيات	3
174	المصادر والمراجع	4
186	الملحق	5
190	السيرة الذاتية للباحث	6

القوانين التي تحكم وتنظم هذه العقود نظرا لحاجة الناس إليها للأخذ بها، والاعتماد عليها؛ لكسب حقوقهم بطريقة شرعية لا يشوبها شبه التحريم.

- الأهمية التطبيقية

تبرز أهمية هذه الدراسة بالنظر لما تمثله عقود المرابحة الإسلامية باعتبارها وسيلة من وسائل المعاملات بين الناس؛ ذلك لأن هذه العقود بالنسبة لمصرف التنمية بدولة ليبيا تعد وسيلة فعالة للمحافظة على إيرادات وأرباح المصرف بما يتماشى والشريعة الإسلامية السمحاء ، وكذلك لما تحتويه من أحكام يمكن المصرف من الولوج في عالم الاستثمار ومشاركته في أدوات الإنتاج التي يمولها بما يكفل استمراره في أداء عمله التنموي في المجتمع الليبي ، كما تمكنه من المشاركة في استثمارات خارجية يكفل من خلالها إثبات وجوده العالمي وكواجهة من واجهات المصارف الإسلامية ، وذلك كما هو مخطط له من قبل الدولة الليبية .

ز- الدراسات السابقة

الدراسة الاولي: جمال عطية (1990م)، بعنوان (الجوانب القانونية لتطبيق عقد المرابحة)¹⁵

تناولت هذه الدراسة موضوع المشكلات القانونية التي تعترض تطبيق عقد المرابحة بوصفه صيغة تمويلية تستخدمها المصارف الإسلامية على نطاق واسع، ومن أهم هذه المشكلات من وجهة نظر الباحث هو مسألة تملك المصرف للسلعة وهو الأمر الذي تطلبه عقد المرابحة الإسلامية شرعا ويكون حائلاً بالنسبة للقوانين الوضعية في كثير من البلدان، فعند استثناء المصارف الإسلامية من بعض القوانين المصرفية المتعارضة مع الشريعة الإسلامية، تصبح العديد

¹⁵ - جمال عطية، "الجوانب القانونية لتطبيق عقد المرابحة"، (جدة: مجلة جامعة الملك عبدالعزيز)، م2، (1410هـ - 1990م)،

حيث يتم توقيع عقد بمنح قرض من قبل المصرف، وذلك لشراء آلات أو معدات صناعية مثلاً، بمبلغ معين، يتم بموجبه منح المبلغ للمقترض إما مباشرة في حسابه أو عن طريق شراء معدات وآلات ويتم السداد لمورد هذه الآلات أو المعدات سواء داخل ليبيا أو خارجها، ويتم في ذات عقد منح القرض جدول المبلغ الذي تم منحه للمقترض؛ وذلك حتى يقوم المقترض بسداد هذا المبلغ على أقساط معينه، وإضافة خانه للجدول خاصة بالعوائد المصرفية (الفائدة)، وتكون بنسبه ثابتة في كل قسط حتى سداد كامل قيمة القرض والتي تحدد عادة خلال 6 سنوات من تاريخ سداد أول دفعه.

هكذا كانت عقود منح القرض بالمصرف، وإلى جانب ذلك سعت إدارة المصرف منذ بداية الالفية، لمحاولة العمل بعقود المرابحة، وذلك من خلال القرار رقم (8) لسنة (1370 و.ر) (2002م) عن لجنة إدارة المصرف آنذاك، ولها اختصاصات وصلاحيات (مجلس الإدارة)، والذي بموجبه يتيح للمصرف العمل بعقود المرابحة، بدل عقود منح القرض سالفه الذكر.

ونلاحظ في هذا المقام، سعى المصرف للتحويل للصيرفة الإسلامية، والذي جاء بعد صدور القانون رقم 46 لسنة 2012م، حيث أصدرت الجمعية العمومية للمصرف القرار رقم (4) لسنة 2013م، بشأن الإذن بتحويل المصرف لنظام الصيرفة الإسلامية، والذي نص في مادته الأولى على أنه: "الإذن لإدارة المصرف باتخاذ الإجراءات اللازمة للتحويل لنظام الصيرفة الإسلامية، وتكليف مجلس الإدارة بإعداد مشروع تعديل لقانون انشاء المصرف ونظامه الأساسي واللوائح والقرارات ذات العلاقة للبدء الفعلي في تنفيذ النظام المذكور، وتقديم ذلك للجمعية العمومية في أجل لا يتجاوز نهاية شهر سبتمبر لسنة 2013م".

- 2- يلتزم الطرف الثاني بتقديم تقرير ميزانيته السنوية خلال الستين يوماً من انتهاء السنة المالية معتمدة من الضرائب والمراجع الخارجي والجهات ذات العلاقة.
- 3- يلتزم الطرف الثاني من تمكين الطرف الأول من الاطلاع على كافة البيانات والمعلومات الإدارية والمالية. كما يجوز للطرف الأول تعيين مراجع خارجي إذا اقتضى الأمر.
- 4- يلتزم الطرف الثاني بقفل كافة حساباته المصرفية لدى الغير سواء كانت بالعملة المحلية أو أي عملة أجنبية. ويلتزم بفتح كل حساباته لدى الطرف الأول وفروعه.
- 5- يلتزم الطرف الثاني بإيداع كامل إيراداته المترتبة على كافة العقود التي يبرمها مع الغير. في حساباته لدى الطرف الأول أو فروعه وذلك طوال مدة سريان هذا العقد وإلى حين سداد كامل الثمن.
- 6- تعتبر كافة الحسابات المفتوحة لدى الطرف الأول باسم الطرف الثاني بالعملة المحلية أو الأجنبية حساب واحد مدمج. ويحق للطرف الأول إجراء أي مقاصة فيما بين كافة الأرصدة الدائنة والمدينة المتعلقة بتلك الحسابات. وتكون هذه الحسابات هي ضمانات للرصيد الناتج عن هذا الحساب الموحد دون أن يكون للطرف الثاني حق الاعتراض عن عملية الدمج هذه.
- 7- يفوض الطرف الثاني (المستفيد) الطرف الأول (مصرف التنمية) بخصم جميع ثمن أقساط المبيع من أي حساب من حساباته. بما في ذلك الودائع ويبقى هذا التفويض قائماً طوال مدة سريان هذا العقد إلى حين سداد كامل الثمن.
- 8- لا يحق للطرف الثاني أن يتصرف في هذا العقد أو بعضه للغير أو في المشروع الذي خصصت المعدات لخدمته أو تغيير مكان المشروع إلا بعد موافقة كتابية من الطرف الأول.
- 9- يلتزم الطرف الثاني بوضع شعار الطرف الأول على المعدات محل عقد البيع. وكذلك بوضع لوحه في مكان بارز في موقع المشروع تفيد بأنه ممول من قبل مصرف التنمية.
- 10- يلتزم الطرف الثاني بأن تكون العمالة وطنية في المشاريع الصناعية والإنتاجية بنسبة لا تقل على 80% وتكون معاملتهم وفقاً للتشريعات المنظمة لذلك.

تمهيد

تنفيذاً لوعد الشراء رقم (يذكر الرقم) المرخ في (يذكر التاريخ) والذي أبدى فيه الطرف الثاني رغبته في شراء السلعة المحددة أوصافها فيه، فإن الطرف الأول يفيد بانه قد قام بشراء السلعة بمواصفاتها المطلوبة، وحقق ملكيته لها، وهي جاهزة للبيع والتسليم.

المادة (2)

موضوع العقد

باع الطرف الأول للطرف الثاني القابل بذلك السلعة المبينة بالمواصفات التالية:-

نوع السلعة	الكمية	سنة الصنع	بلد الصنع
(تكتب السلعة)	(تكتب الكمية)	(تكتب سنة الصنع)	(تذكر بلد الصنع)

وصف السلعة	
مواصفات مميزة للسلعة	
الرقم التسلسلي	
بوليصة الشحن	رقمها/ تاريخها
	السفينة/الطائرة
رقم الرحلة	
زمن السعة إن وجد	
مواصفات أخرى إن وجدت	

المادة (3)

المادة (16)

تكامل العقد

حرر هذا العقد من خمسة نسخ، وقد استلم الطرف الثاني نسختين لإتمام إجراءات تسجيل العقد.

(التوقيعات)
(الطرف الأول) (الطرف الثاني)

وبالاطلاع على نموذج هذا العقد يتضح لنا تضمنه للشروط الأساسية لبيع السلعة بالمرابحة الإسلامية، من التأكيد على دخول السلعة في ملك المصرف ومن ثم بيعها بتقسيم الثمن للمقترض.

وبخصوص ما ذكر في المادة 5 من هذه العقود الخاص باستلام السلعة والذي ينص على " في حال امتناع الطرف الثاني -المقترض- عن استلام السلعة يعتبر مخالفاً بالتزامه، ويكون من حق الطرف الأول بيع السلعة واستيفاء حقوقه من إجمالي ثمن السلعة وأية تكاليف أخرى تسببها هذا الامتناع، كما يكون له حق الرجوع على الطرف الثاني في جميع أمواله إذا لم تف السلعة بكامل حقوقه".

فإن هذا الشرط الخاص بالتعويض عن الفرق بين ثمن السلعة المباعة للغير في حالة عدم استلام السلعة من قبل المقترض أو ما يعرف بـ (النكول)، والذي يحدث بعد انعقاد عقد المرابحة وإتمام الشراء، فإنه يثير تساؤل كبير حول إلزام المصرف الأمر بالشراء بـ (الوعد) بالشراء، وذلك

الإسلامية، تخضع لأحكام الرقابة على المصارف، وهذا يعني خضوع مصرف التنمية عند تطبيقه لعقود الصيرفة الإسلامية، لرقابة مصرف ليبيا المركزي، كما أن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، هو من يضع الضوابط الخاصة بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، وخص بالذكر القواعد والمعايير والضوابط والآلية اللازمة لتحويل المصرف التقليدي إلى المصرف الإسلامي، وكذلك فتح نوافذ للممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية.

وبالرجوع لقرار إذن التحويل للصيرفة الإسلامية لا نجد ما يفيد بفتح نافذة في المصرف لتقديم خدمات الصيرفة الإسلامية، وكذلك عدم وجود مكاتب منفصلة للصيرفة الإسلامية بل أن المعاملة تدار بنفس الإدارات والمكاتب المختصة بالمصرف التقليدي.

كما أنه وبالاطلاع على القرار سالف الذكر، نجد أنه قد أوعز لمجلس إدارة المصرف، بإعداد مشروع لتعديل قانون إنشاء المصرف ونظامه الأساسي، وذلك للبدء الفعلي في تنفيذ نظام الصيرفة الإسلامية، في حين أن المختص طبقاً للمادة سالف الذكر بوضع الضوابط الخاصة بالتحويل لنظام الصيرفة الإسلامية، وفتح نوافذ للممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، هو مصرف ليبيا المركزي.

ثانياً: تنص المادة المائة مكررة (3) من ذات القانون على أنه: "يجوز للمصارف المرخص لها بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية القيام بالعمليات المصرفية التالية، وفق الضوابط والشروط التي يقرها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي 4- القيام بعمليات التمويل للأنشطة الاقتصادية، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام العقود الشرعية، كالمضاربة، والمشاركة، وبيع المرابحة، وبيع السلم، والاستصناع، والإجارة، المنتهية بالتمليك، وغيرها من صيغ العقود التكميلية، التي تقترحها هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف وتوافق عليها الهيئة المركزية للرقابة الشرعية" وبموجب هذه المادة، يجوز للمصارف المرخص لها بممارسة أنشطة الصيرفة الإسلامية، القيام بعمليات التمويل للأنشطة الاقتصادية، باستخدام العقود الشرعية كالمضاربة والمشاركة وبيع المرابحة وغيرها.

وحيث أن المصرف لم يتحصل على ترخيص لمزاولة نشاط الصيرفة الإسلامية، من مصرف ليبيا المركزي، كونه المختص بمنح هذا النوع من التراخيص، فإن قيام المصرف بممارسة هذه الأنشطة يعد مخالف لهذا القانون، مما يعتبر عدم اتباع المصرف للطرق المنصوص عليها قانوناً، معوقاً قانونياً في تطبيق عقود المرابحة الإسلامية.

ثالثاً: ما نصت عليه المادة المائة مكررة (8) ".... على كل مصرف يمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية أن تكون لديه: أولاً: إدارة للمراجعة والتدقيق الشرعي تكون تبعيتها لمجلس إدارة المصرف مباشرة، ويعين مديرها بقرار من المجلس..... ثانياً: إدارة للصيرفة الإسلامية، تتبع مدير عام المصرف، وتضم الأقسام والوحدات الإدارية والوظائف اللازمة لتقديم الخدمات والتمويلات والمنتجات المصرفية الإسلامية المعتمدة، ويوكل إليها كل ما يتعلق بأنشطة الصيرفة الإسلامية....."، فهذه المادة تلزم كل مصرف يمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية، أن يقوم بإنشاء إدارة خاصة بالصيرفة الإسلامية، تكون تبعيتها للمدير العام للمصرف، وتحتوي على أقسام ووحدات إدارية، لتقدم من خلالها الخدمات المصرفية الإسلامية المعتمدة، وكل ما يتعلق بأنشطة الصيرفة الإسلامية.

إلا أنه وبعد الاطلاع على هيكله مصرف التنمية الحالية، لا نجد إدارة منفصلة خاصة بالصيرفة الإسلامية تتبعها أقسام ووحدات إدارية لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية، فهذا العمل في مصرف التنمية، مناط بلجنة تسمى (لجنة الصيرفة الإسلامية)، لجنة مركزية مقرها الإدارة العامة للمصرف، لا يوجد لها أقسام أو مكاتب أو فروع، مما يعد ذلك مخالفة للنص القانوني سالف الذكر، ومعوقاً لتطبيق عقود المرابحة الإسلامية.

خلاصة القول في هذا ومن خلال ما تم سرده، يتبين للباحث أن المصرف لم يتبع المسار السليم من الناحية القانونية لتطبيق نظام الصيرفة الإسلامية؛ حيث خالف بذلك الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 46 لسنة 2012م بشأن تعديل القانون رقم 1 لسنة 2005م

- وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دمشق: دار الفكر، 1428هـ.
- الزويني، أبو عبدالله محمد بن يزيد، سنن أبين ماجه، لبنان: بيت الأفكار الدولية، 2004م.
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأمة السرخسي (المتوفي: 483هـ)، المبسوط، بيروت: دار المعرفة، 1993م، الجزء 22
- السياغي، شرف الدين الحسين بن أحمد، الروض النضير شرح المجموع الفقه الكبير، مصر: مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، 1347هـ.
- السيوطي، جلال الدين أبي عبد الرحمن، أسباب النزول المسمى لباب النقول في أسباب النزول، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، 2002م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1983م.
- الشافعي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله "الشهير بالزركشي"، المنشور في القواعد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2000م.
- الشافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، القاهرة: دار النهضة العربية، 2000م.
- الشامسي، إقبال مسعود، عبدالصمد، خالد حسن، "دور المصارف المتخصصة في دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة دراسة حالة مصرف التنمية فرع مرزق 2000-2013"، جامعة سبها، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، العدد 17، 2018.
- الشيبياني، عبدالرحمن بن علي ابن الدبيع، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول، تحقيق: حامد عبدالله المحلاوي، مصر: المطبعة السلفية، الجزء 1، 1346هـ.

